

الله الرحمن الرحيم

# علم أصول الفقه

عموم وخصوص ١٦-٧-٩٦ ١٠

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

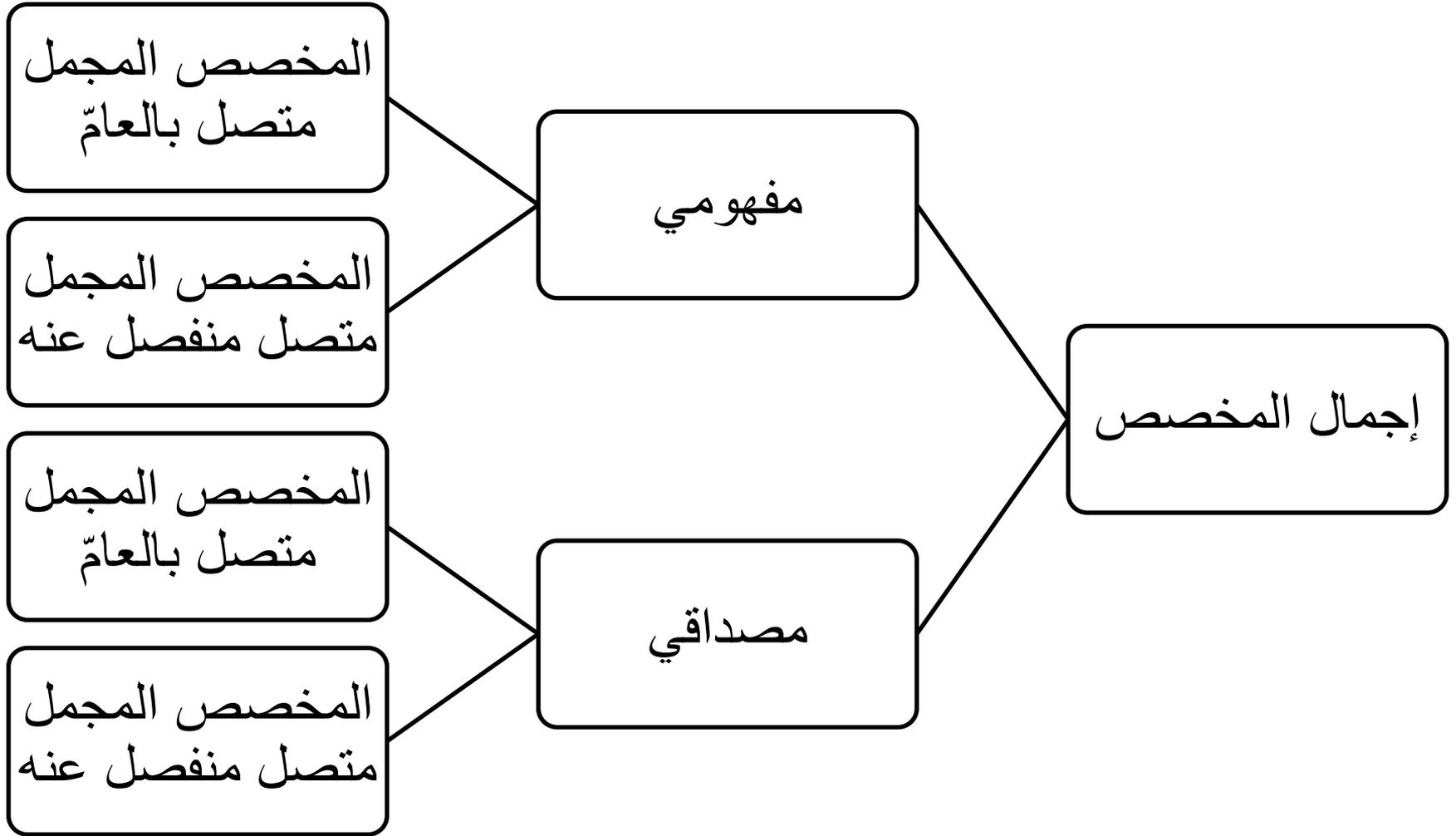
# «حجية العام مع المخصّص المجمل»

مفهومي

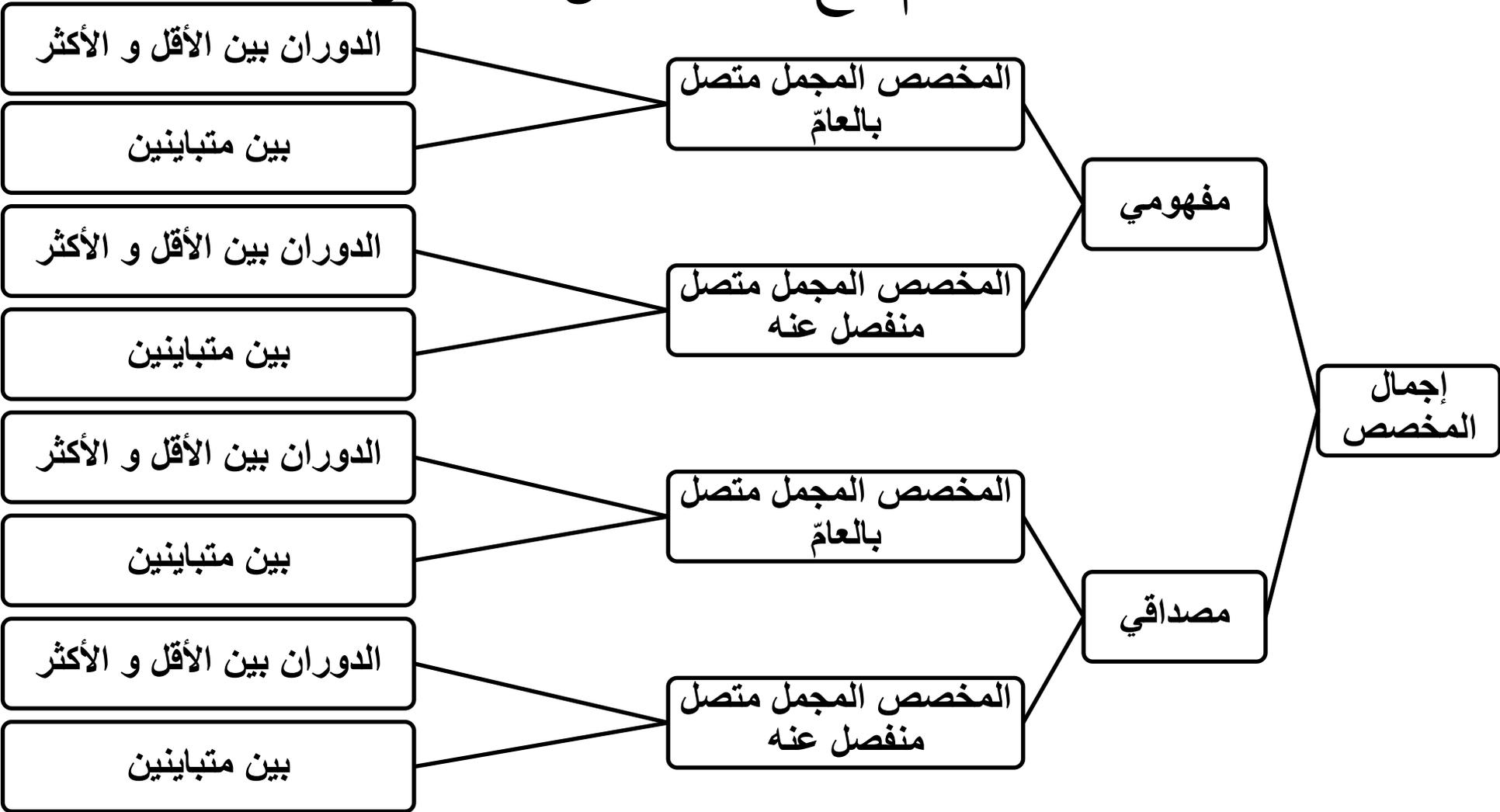
مصادقي

إجمال  
المخصّص

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»



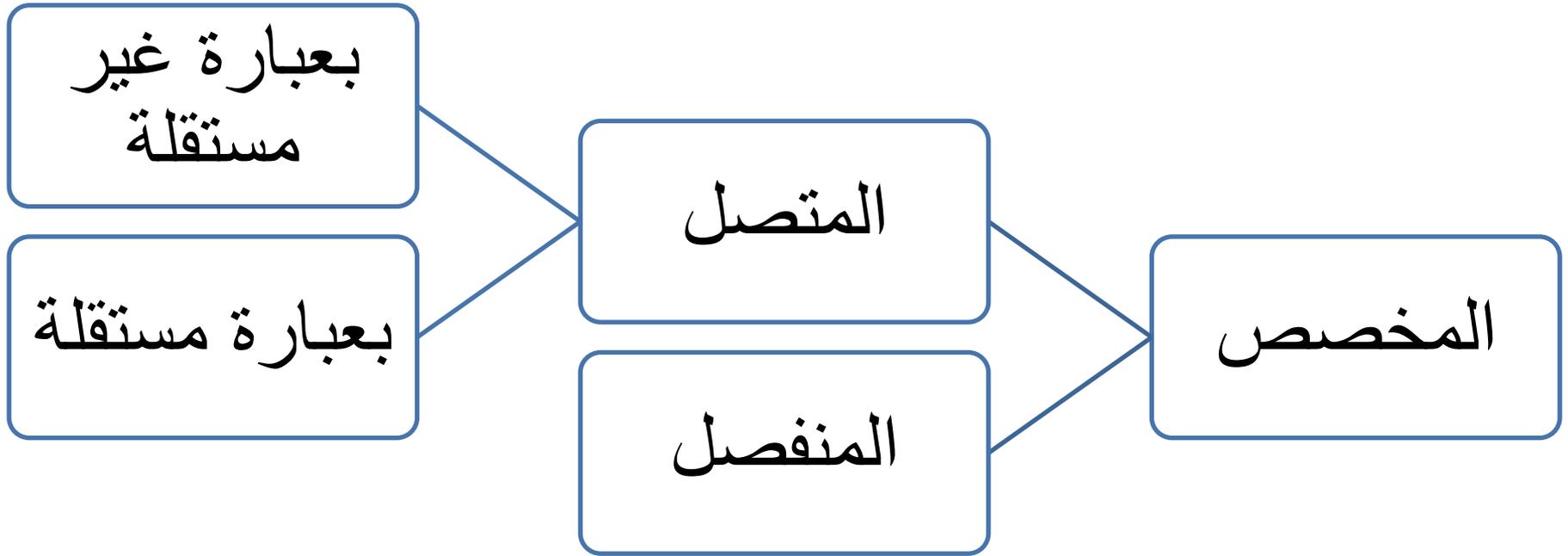
# «حجية العام مع المخصّص المجمل»

المتصل

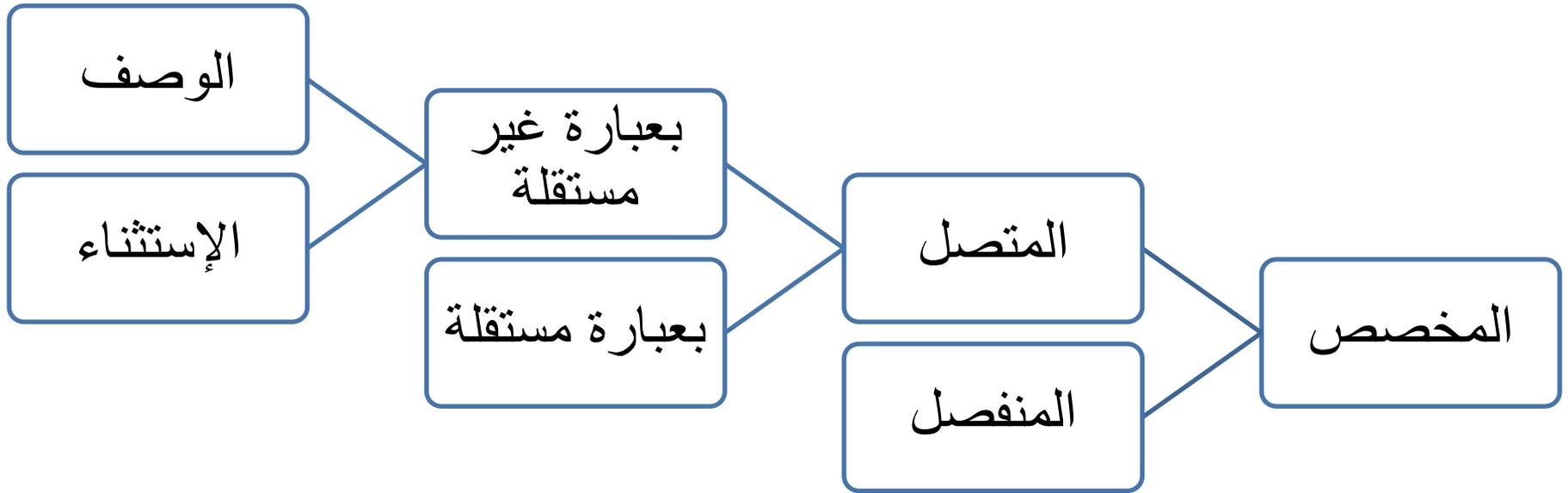
المنفصل

المخصّص

# «حجية العام مع المخصّص المجمل»



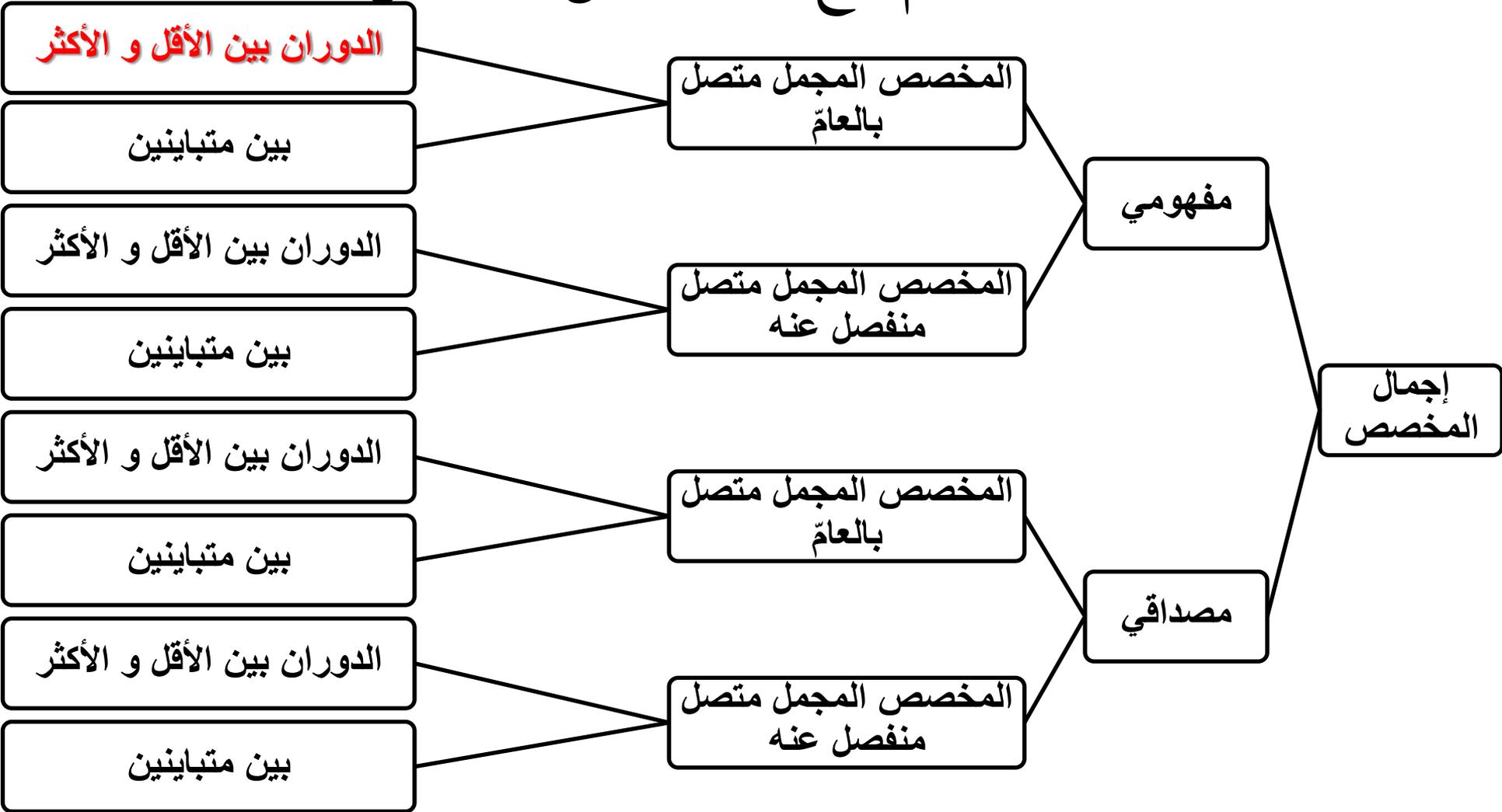
# «حجية العام مع المخصّص المجمل»



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- فإذا اتضحت هذه المقدمة نعود إلى الحديث عن مسائل إجمال المخصص فنقول:

## «حجية العام مع المخصّص المجرم»



## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- (المقام الأول - في المخصص المجمل مفهوماً) (و هو يحتوى على فروع أربعة كما أشرنا:)
- الفرع الأول - ما إذا كان المخصص المجمل مفهوماً متصلاً بالعامّ و مردداً بين الأقل و الأكثر
- ، كما إذا ورد (أكرم كلَّ فقير و لا يجب إكرام الفاسق من الفقراء) و افترضنا تردد مفهوم الفاسق بين فاعل الذنب الكبيرة بالخصوص - الأقل - أو مرتكب مطلق الذنب - الأكثر -.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و في هذا الفرع لا إشكال و لا ريب في سريان الإجمال من المخصص إلى العام بحيث لا يمكن التمسك به في إثبات حكمه لمورد الإجمال.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

• و الصياغة المعروفة لهذه الدعوى: انَّ الحجية موضوعها الظهور و في المقام يكون أصل ظهور العام بلحاظ مورد الإجمال من المخصص مجملا باعتباراه متصلا و قد تقدم انَّ المخصص المتصل يهدم أصل الظهور، فلو كان مدلول المخصص هو الأكثر كان معناه عدم انعقاد ظهور العام بلحاظ فاعل الصغيرة لكي يمكن التمسك به، و بكلمة موجزة:

• يكون المقام من الشبهة المصدقية لدليل حجية الظهور و العموم فكيف يمكن التمسك به؟

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و هذه الصياغة في التخصيص بالمتصل الثابت في مرحلة المدلول التصوري للعام- كالتخصيص بنحو تقييد مدخول أداة العموم أو بالاستثناء- واضح لا غبار عليه، إذ لا يمكن أن يحرز فيه المدلول التصوري الوضعي للعام بلحاظ مورد إجمال المخصّص لكي يكون حجة في الكشف عن المراد الاستعمالي و الجدى لأنّ الكاشف عن ذلك انما هو الفهم الشخصي للمتكلم على ما حققناه في بحوث حجية الظواهر، و المفروض هنا الإجمال في نظره هذا إذا كان الإجمال بحسب نظره، و اما إذا كان الإجمال بحسب نظر العرف العام أيضا كما في موارد استعمال المشتركات أو المجملات ذاتا فالامر أوضح.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و أمّا في التخصيص المتصل المستقل الذي قلنا فيما سبق ان التخصيص فيه يثبت بملاك تصديقي و لذلك لا يكون ثابتاً إلاّ بلحاظ المراد الجدي فقد يقال بأنه لا تتم فيه الصيغة المذكورة لأنّ المفروض انعقاد الدلالة التصورية و الاستعمالية على العموم الشامل لفاعل الكبيرة فضلاً عن الصغيرة و انما يشك و يحتمل عدم جدية المتكلم فيه و لكن احتمال الهزل هذا منفيّ بأصالة الجد، لأنّ المقدار الثابت لدى السامع من الهزل انما هو بالنسبة لفاعل الذنب الكبيرة و أمّا مرتكب الصغيرة فلم يثبت هزل المتكلم فيه فيكون مقتضى الأصل و الظهور الحالى الجدية فيه كما هو كذلك بلحاظ سائر افراد العام.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- إلاّ أنّ الصحيح مع ذلك سريان الإجمال إلى العام في هذا القسم أيضاً، و ذلك لأننا ذكرنا فيما سبق في معنى انثلام الظهور الجدى بالمخصص المستقل المتصل بأنّ الهزل الذي يكون على خلاف ظاهر المتكلم انما هو الهزل الذي يسكت عليه المتكلم.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و حينئذ
- فتارة: يراد بالسكوت ما يقابل إعلام السامع و جعله يفهم بالفعل الهزل،
- و أخرى: يراد بالسكوت ما يقابل البيان بحسب ما هو نظام اللغة و المحاورة العام،

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- فان قصد الأول تمّ ما ذكر من عدم انتظام أصل الظهور في هذا القسم لأنّ السامع لم يثبت لديه الهزلية إلا بمقدار فاعل الكبيرة فقط، وإن قصد الثاني فالصحيح ما ذكر في الكلام المعروف من إجمال العموم لأنه على تقدير كون المخصص بحسب النظام اللغوي العام شاملاً لفاعل الصغيرة لم يكن المتكلم قد سكت عن هزلية العام بلحاظه فلا يحرز موضوع الظهور الجدى بالنسبة إليه.

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»

- و لا إشكال في أنّ الصحيح هو التقدير الثاني لوضوح أنّ المتكلم ليس مسؤولاً عن أكثر من متابعة النظام اللغوي العام في مقام المحاورة و التخاطب و إبراز جده و هزله.



قم - بلوار امین ۲۰ متری گلستان - کوچه ۱۴ - پلاک ۱۰    تلفن: ۲۱-۲۹۰۷۵۲۰-۲۹۲۵۲۶۹ دورنگار: ۲۹۲۵۲۶۹

[islamquest.com](http://islamquest.com) - [ravaqhekmat.ir](http://ravaqhekmat.ir)